السنة الرابعة والعشرون - العدد الفصلي الثاني 2006

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هيئة عربية دولية تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- الآليات الجديدة للضمان
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005
- مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2005
- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006

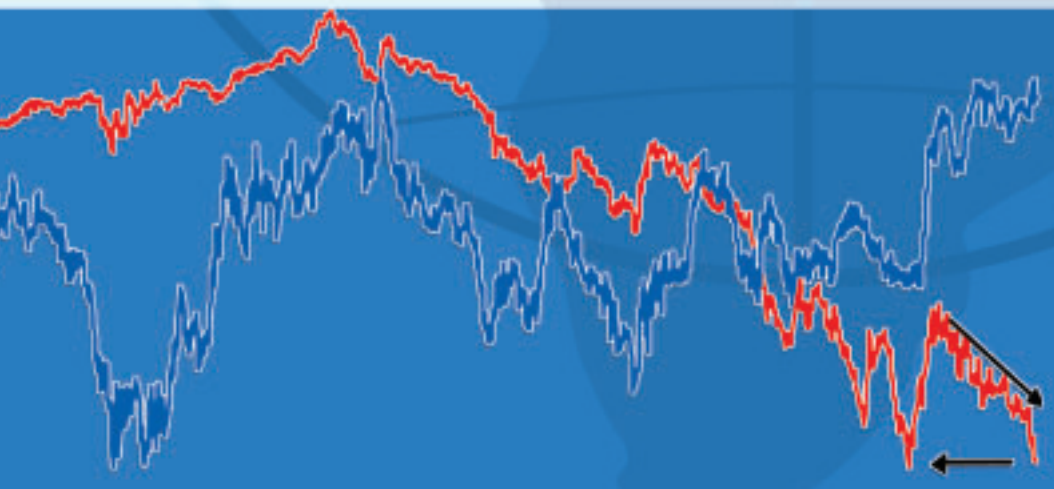

فهرس المواضيع

الافتتاحية	3
مجلس المساهمين	4
مجلس الإدارة	4
أنشطة المؤسسة	5
ضمان	6
صدر حديثاً	8
مؤشرات	18

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، هاتف: 4844500 965، فاكس: 4835489 965، موقع شبكي: www.iaigc.org، بريد إلكتروني: info@iai.org.kw

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهاءه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حاليا على النحو التالي:

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني	رئيسا
سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم	عضوا
سعادة الأستاذ علي رمضان شنيبش	عضوا
سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي	عضوا
سعادة الأستاذ محمد علي طالب	عضوا
سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان	عضوا
سعادة الأستاذ يسن فضل السيد محمد	عضوا
سعادة الدكتور محمد غسان الحبش	عضوا

المدير العـــام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

الآليات الجديدة للضمان

مع التزايد الكبير لأهمية الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية في مختلف مجالات الأعمال، ومع التنوع الشديد في المعاملات التجارية والاستثمارية، تزايدت الحاجة إلى تنويع وتطوير آليات الضمان لتتلاءم مع مختلف احتياجات المصدرين والمستثمرين العرب، وانطلاقا من ذلك بادرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي ظل سعيها الدوؤب لتطوير وتنويع خدماتها، باستحداث آليات جديدة للضمان من خلال تقديمها لمنتجات جديدة وتطويرها للمنتجات القائمة بالإضافة إلى تطوير النواحي الإجرائية للخدمات التي تقدمها مما يمكن المصدرين والمستثمرين والممولين العرب من تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات التأمينية للمؤسسة.

وضمن حزمة الآليات الجديدة للضمان استحدثت المؤسسة في الربع الثاني من العام، عقدين جديدين لمواكبة متطلبات المصدرين والممولين العرب ضمن نظام ائتمان الصادرات، الأول هو "عقد تأمين تعزيز خطابات الاعتماد"، والذي تقدم المؤسسة بموجبة التغطية التأمينية للبنوك العربية المعززة للاعتماد مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة قدرات التعزيز لديها من خلال توسيع الأسقف الائتمانية للبنوك الخارجية أو إضافة بنوك جديدة لم يسبق لها التعامل معها، والثاني هو "عقد تأمين الإيجار" الذي يقدم التغطية التأمينية للمؤجرين من أشخاص اعتباريين ينتمون للدول الأعضاء في المؤسسة أو الشركات العربية الأجنبية المشتركة المقيمة خارج الدول العربية، ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد تنتج عن عدم استلام المؤجر لبدلات الإيجار أو القيمة المتبقية للأصول المؤجرة أو فقدان حق حيازة الأصول المؤجرة أو التصرف فيها. وبالإضافة إلى العقدين الجديدين تقوم المؤسسة بدراسة إصدار عقدين آخرين قريبا.

ومن ناحية أخرى فقد قامت المؤسسة بتطوير العقد الشامل ضمن نظام ائتمان الصادرات بهدف تبسيط الإجراءات تيسيرها بما يحقق أهداف وتطلعات المصدرين العرب، فتمت زيادة نسبة التعويض من 85٪ إلى 90٪، وتخفيض مدة انتظار التعويض من ستة شهور إلى أربعة شهور، وإعطاء المصدر الحرية في اختيار نوع التغطية التأمينية التي يرغب بها سواء كانت ضد المخاطر التجارية أو غير التجارية أو كلاهما معا.

كما قامت المؤسسة باستحداث آليات جديدة شملت إنشاء حسابات تأمين خاصة للبنوك والشركات، وإنشاء حسابات مستقلة لعدد من الدول الأعضاء لتأمين صادراتها الوطنية إلى جمهورية العراق بهدف المساهمة في عمليات إعادة الأعمار فيها. وتواصل المؤسسة تنمية التعاون مع هيئات الضمان العربية وشركات إعادة التأمين العالمية، وجهودها الحثيثة وتقديم المساعدة الفنية لإنشاء هيئات ضمان وطنية في الدول العربية.

ويسرنا في هذا العدد أن نقدم عرضاً عن الآليات الجديدة للضمان وذلك بهدف التعريف بمزاياها وتعظيم الاستفادة منها من أجل تقديم أفضل الخدمات للمصدرين والمستثمرين والممولين العرب.

والله الموفق،،،

فهد راشد الابراهيم

المدير العام

مجلس المساهمين

الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة
في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

عقد مجلس مساهمي المؤسسة دورته الثالثة والثلاثين في مدينة الرباط بالمملكة المغربية يوم الثلاثاء الموافق 18 نيسان (أبريل) 2006 بحضور مندوبي الدول الأعضاء في المؤسسة. كما حضر الاجتماع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وشارك في الاجتماع السيد مدير عام المؤسسة. وقد افتتحت أعمال الدورة برئاسة السيد أحمد علي بوكشيشه رئيس وفد دولة قطر بصفته رئيساً للمجلس في دورته السابقة، وقد تم إقرار بنود جدول أعمال المجلس. وتم اختيار السيد/ محمد سعد محمد المنيفي، رئيس وفد دولة الكويت ليتسلم رئاسة المجلس في دورته الحالية والسيد/ طلعت سمير الدادا، رئيس وفد الجمهورية اللبنانية ليكون نائباً للرئيس. وألقى سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني، رئيس مجلس الإدارة، خطاباً استهله بتوجيه الشكر إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية وحكومته الرشيدة. وتناول الخطاب أهم سمات التقرير السنوي عن أعمال المؤسسة خلال عام 2005 شاملاً ذلك تطور عمليات الضمان وما بذلته المؤسسة من جهد لتطوير عقود الضمان لمواكبة تطورات صناعة الضمان في السوق العالمي والبدء بتقديم خدمات ضمان جديدة مثل تأمين الإيجار والخدمات. وتناول الخطاب مواصلة المؤسسة لجهودها في تطوير الوعي الاستثماري وتعزيز جهود الترويج للاستثمار في أقطارنا العربية من خلال إصدار تقرير "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**" لعام 2005 وإصدار النشرة الفصلية "**ضمان الاستثمار**"، كما حوى الخطاب عرضاً للأداء المالي للمؤسسة الذي سجل تحسناً كبيراً. وفي إطار التعاون مع جمهورية العراق، فقد تم توقيع إتفاقية تسوية مديونية جمهورية العراق للمؤسسة قامت بموجبها جمهورية العراق بدفع مبلغ 46 مليون دولار من إجمالي الديون المستحقة عليها وستقوم بجدولة باقي المديونية على مدى خمس سنوات. وتوجه سعادة الرئيس باسم مجلس المساهمين ومجلس الإدارة بالشكر إلى دولة المقر أميراً وحكومة وشعباً لما ظلت تلقاه المؤسسة من دولة الكويت من رعاية.

وأخذ المجلس علماً بوضع رأس مال المؤسسة، وتداول الأعضاء بشأن تعديل اتفاقية المؤسسة ووافق المجلس على جميع التعديلات المقترحة على النحو الذي تم رفعه بها من قبل مجلس الإدارة. كما أخذ المجلس علماً بتقرير مجلس الإدارة لسنة 2005 عن أعمال المؤسسة واعتمد الموازنة العامة وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية في 31/12/2005.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على تجديد تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2006، ووافق مجلس المساهمين على الاقتراح المقدم من مجلس الإدارة بتعديل نص الفقرة (2) من المادة (19) من إتفاقية المؤسسة لتسمح للمدير العام بتحديد معدل الأقساط السنوية الواجب على المؤمن لهم أداؤها عن كل نوع من أنواع المخاطر، كما تم تعيين السيد/ يسن فضل السيد محمد عضواً بمجلس الإدارة بدلاً من السيد/ عبد القادر محمد أحمد وللمدة المتبقية من فترة تعيين الأخير .

وفي الختام وافق مجلس المساهمين على عقد الدورة القادمة له في الموعد والمكان اللذين تعقد فيهما الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية، ووجه المجلس الشكر إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية وإلى حكومته الرشيدة وإلى شعب المملكة المغربية الشقيق على كرم استضافتهم وحفاوتهم بالمشاركين، كما وجه الشكر إلى مجلس الإدارة والمدير العام والعاملين بالمؤسسة على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

مجلس الإدارة

الاجتماعان الثاني والثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2006

تم عقد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2006 يوم الثلاثاء 18 نيسان (ابريل) 2006 في الرباط – المملكة المغربية، وقد شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع. وصادق المجلس على مسودة المحضر السابق وقراراته، وأخذ علما بقرارات مجلس المساهمين في دور انعقاده الثالث والثلاثين، وقرر أن يعقد اجتماعه القادم لسنة 2006 في 13 حزيران (يونيو) وذلك بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

تم عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2006 يوم الخميس 15 حزيران

(يونيو) 2006 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، وقد أخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام للمؤسسة في شأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 2006/1/1 وحتى 2006/4/30 وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

واطلع المجلس على نتائج عمليات المؤسسة خلال الفترة المذكورة، وأفاد بزيادة إجمالي طلبات الضمان حيث بلغت 116 طلباً مقابل 77 طلباً خلال نفس الفترة من العام الماضي، وقد بلغت طلبات ضمان الاستثمار منها 14 طلب، في حين بلغت طلبات ضمان ائتمان الصادرات 102 طلباً، استفاد منها عدد من الدول، منها 9 دولة مصدرة للسلع، و 11 دولة مستوردة.

وقد بلغ إجمالي عقود الضمان المبرمة خلال فترة التقرير 15 عقداً، إضافة إلى 10 ملاحق، بقيمة 51.6 مليون دولار، وجميعها عقود ضمان ائتمان صادرات.

في حين بلغت قيمة أقساط الضمان المستحقة عن عقود الضمان حوالي 366 ألف دولار أمريكي، واستردت المؤسسة مبلغ 39,729 دولارا أمريكيا، وذلك عن تعويضات دفعتها عن مخاطر تجارية تحققت في بعض الدول العربية، كما استردت المؤسسة من جهورية العراق مبلغ 46 مليون دولار أمريكي عن مخاطر غير تجارية بموجب إتفاقية أبرمت معها بتاريخ 2005/12/15.

وقد تقرر عقد الاجتماع الرابع لعام 2006 يوم الخميس 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

أنشطة المؤسسة

• عمليات الضمان

أبرمت المؤسسة خلال الربع الثاني من العام 22 عقد ضمان ائتمان صادرات و12 ملحقا لعقود صادرات، بلغت القيمة الإجمالية للعقود والملاحق حوالي 77.2 مليون دولار أمريكي. وقد استفاد من هذه الضمانات 30 شركة مصدرة تنتمي إلى 9 دول عربية .

• الجهود التسويقية لخدمات الضمان

بهدف مزيد من التعريف بخدماتها وسعيها لتمكين أكبر عدد ممكن من المصدرين والمستثمرين من الاستفادة من تلك الخدمات، قامت المؤسسة بعدد من المهام التسويقية في كل من الإمارات والبحرين ولبنان وتونس والجزائر والمغرب تم خلالها زيارة عدد هام من الشركات المصدرة والمستثمرة وعدد من المصارف العربية الكبرى، كما تم أثناء هذه المهام التقاء هيئات الضمان الوطنية للتباحث في أوجه التعاون القائم وتطوير آفاقه. كما قامت المؤسسة خلال الربع الثاني من العام بتنفيذ حملة بريدية شملت أكثر من 2000 شركة مصدرة ومستثمرة ومؤسسات إيجار ومصارف عربية وأصدرت المؤسسة إعلانا إشهاريا في ملحق اقتصادي خاص في إحدى الجرائد العربية. كما قامت بإصدار ملفين تعريفيين لعقد تأمين تعزيز خطابات الاعتماد من قبل المصارف العربية وذلك باللغتين العربية والفرنسية.

• آليات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات

قامت المؤسسة خلال الربع الثاني من العام وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتنظيم عدد من الندوات وورش العمل في عدة دول عربية، تناولت موضوع آليات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات بهدف التعريف بالخدمات التي تقدمها المؤسسة ونشر الوعي التأميني مما يمكن الشركات المصدرة والمستثمرين والممولين من الإفادة القصوى من أنظمة الضمان التي توفرها المؤسسة، وفي هذا الإطار نظمت المؤسسة الندوات وورش العمل التالية:

- ورشة عمل في إمارة الشارقة بدولة الإمارات بالتعاون مع غرفة صناعة وتجارة الشارقة.
- ندوتين في كل من مدينة تونس ومدينة المنستير في الجمهورية التونسية بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية .
- ندوة عمل في الجزائر بالتعاون مع الشركة الجزائرية لتأمين الصادرات.
- ندوتي عمل في لبنان بالتعاون مع كل من الندوة الاقتصادية اللبنانية بالنسبة للندوة الأولى وبنك انتركونتيننتال بالنسبة للندوة الثانية.

• مشاركة في اجتماع نادي براغ

شاركت المؤسسة في اجتماع نادي براغ الذي عقد في العاصمة الصربية، بلغراد، خلال الفترة من 16 إلى 17 أيار (مايو) 2006. ويمثل هذا الاجتماع منبراً لتبادل الخبرات والتجارب والتعرف على أهم المستجدات المتعلقة بصناعة الضمان وتبادل الخبرات بين الهيئات الأعضاء. ويضم نادي براغ، الذي تأسس عام 1993، ثلاثين هيئة من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة تمهيدا لانضمامها إلى اتحاد بيرن. وتدخل في عضوية نادي براغ إلى جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عدد من هيئات الضمان الوطنية والإقليمية منها الصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

• مشاركات في مؤتمرات وفعاليات

شاركت المؤسسة في عدة مؤتمرات وملتقيات خلال الربع الثاني من العام شملت:

1. احتفالية يوم الوثيقة العربية

شاركت المؤسسة في الاحتفال الخاص بيوم الوثيقة العربية تحت شعار "**رقمنة الوثيقة وتطوير المحتوى العربي**"، الذي عقد في الكويت خلال الفترة 4-5 نيسان (أبريل) 2006، بتنظيم من معهد الكويت

للأبحاث العلمية وبالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، هدفت هذه الاحتفالية إلى إثارة الاهتمام بأهمية المحافظة على الوثيقة العربية وتعزيز قيم الاختلاف الحضاري والتباين الثقافي، ودعم الوثيقة العربية من خلال المحافظة على الإرث الثقافي العربي والتواصل مع الثقافات الأخرى.

2. حلقة نقاشية حول "هل تكسب الدول العربية رهان تجارة الخدمات؟"

شاركت المؤسسة في تقديم ورقة في الحلقة النقاشية التي عقدها المعهد العربي للتخطيط ضمن فعالياته وأنشطته حول "**هل تكسب الدول العربية رهان تجارة الخدمات؟**" في الكويت بتاريخ 2006/4/11. وتهدف هذه الحلقة إلى إثارة النقاش حول الأداء الحالي لقطاع الخدمات في الدول العربية وكيفية مواجهة التحديات الناجمة عن الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات.

3. البرنامج التدريبي حول "أساليب تنمية التجارة الخارجية وتمويلها"

شاركت المؤسسة في تقديم بعض المحاضرات خلال فعاليات البرنامج التدريبي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "**أساليب تنمية التجارة الخارجية وتمويلها**" في الكويت خلال الفترة 15–19 نيسان (أبريل) 2006.

4. مؤتمر الطاقة العربي الثامن

شاركت المؤسسة في فعاليات **مؤتمر الطاقة العربي الثامن** الذي نظمته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والذي عقد في مدينة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 14–17 أيار (مايو) 2006.

5. الملتقى المصرفي الرابع

عقد بتنظيم من الشركة العربية للاستثمار في مقرها بالبحرين خلال الفترة 21–24 أيار (مايو) 2006، وركز الملتقى على المواضيع التالية: الضبط المؤسسي، الاستثمار والمتاجرة في أسواق المال، صناعة الصناديق الاستثمارية وأعمال الخزينة والائتمان المصرفي. وقد قام ممثل المؤسسة بتقديم عرض يتضمن الخدمات التي تقدمها المؤسسة للمستثمر والممول العربي.

6. الاجتماع السنوي للبنك الإسلامي للتنمية

شاركت المؤسسة ممثلة بشخص السيد المدير العام في الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في الكويت خلال الفترة 29–30 أيار (مايو) 2006، وكان موضوع المؤتمر هو "**دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية لتطوير التجارة البينية، الاستثمارات البينية وكذلك المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في البنك الإسلامي**". والهدف الرئيس من المؤتمر هو مناقشة التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في ترويج التجارة والاستثمارات البينية والمشاريع المشتركة وتقديم المقترحات والتوصيات حول الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة هذه المشاكل.

- **تنمية العلاقات مع الدول الأعضاء بالمؤسسة**

زار وفد من المؤسسة سورية حيث التقى وزير الاقتصاد والتجارة السوري وعددا من كبار الرسميين وذلك لمناقشة موضوعات تتعلق بدور المؤسسة وخدماتها التأمينية في الجمهورية العربية السورية.

ضمان

الآليات الجديدة للضمان

في إطار سعيها الدائم لتطوير وتنويع الخدمات التي تقدمها للمصدرين والمستثمرين العرب و المؤسسات المالية العربية، قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤخرا باستحداث آليات جديدة تنوعت بين إصدار منتجات جديدة أو تطوير المنتجات القائمة، وكذلك تطوير النواحي الإجرائية للخدمات التي تقدمها بما يهدف في النهاية إلى تحقيق الاستفادة القصوى من تلك الخدمات التأمينية.

عقد تأمين تعزيز خطاب/خطابات الاعتماد :

أدخلت المؤسسة في الربع الثاني من العام الحالي تغطية تأمينية جديدة من خلال إصدار "عقد تأمين تعزيز خطابات الاعتماد" لكي تضاف إلى باقة التغطيات التي تقدمها للمصدرين والممولين العرب.

هذا وكانت المؤسسة قد أصدرت في العام 1996 "عقد ضمان خطاب الاعتماد" الذي اعتبر مسانداً ومشابها لتعزيز خطابات الاعتماد عن طريق البنوك العربية. فكان المصدر العربي (المستفيد من الاعتماد) يحصل على خطاب اعتماد غير معزز يصدره أحد البنوك الخارجية، فيتقدم إلى المؤسسة بطلب لضمان قيام البنك فاتح الاعتماد بسداد قيمته في تاريخ الاستحقاق. وبناء على تقييم المؤسسة لجدارة البنك الائتمانية، وملاءته المالية، تبرم عقد الضمان المذكور مع المستفيد من الاعتماد مباشرة. وغالباً ما كان المستفيد من الاعتماد يحصل على تمويل للعملية التصديرية من أحد البنوك المحلية بعد تنفيذ خطاب الاعتماد، وذلك

بعد أن يحيل حقه في قبض التعويض بموجب عقد الضمان إلى البنك الممول.

ويأتي "**عقد تأمين تعزيز خطابات الاعتماد**" كتطور منطقي تقدم المؤسسة بموجبه التغطية للبنوك العربية المعززة مباشرة بحيث تكون هي الأطراف المتعاقدة مع المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرات التعزيز لديها لتوسعة الأسقف الائتمانية التي تمنحها للبنوك الخارجية أو لإضافة بنوك جديدة لم يسبق لها التعامل معها.

وكما هو معروف فإن البنوك التجارية تقدم العديد من الخدمات لعملائها من المصدرين، ومن بينها تعزيز خطابات الاعتماد غير القابلة للإلغاء في إطار عمليات تصدير، وتقوم بموجب ذلك التعزيز بسداد قيمة السلع أو الخدمات المصدرة وفقاً للشروط المنصوص عليها في خطاب الاعتماد. غير أن خطابات الاعتماد المعززة وغير المؤمن عليها، تبقى مصدراً لخطر عدم استلام البنك المعزز لمستحقاته المستوجبة على البنك المُصدِر للاعتماد.

ومن المعروف أيضاً أن العديد من المؤسسات المالية تتعرض لظروف عدة تؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقد شهدت الساحة البنكية رفض عدد من المصارف سداد ما عليها وعجز عدد آخر عن ذلك، مما أدى ببعض البنوك المعززة لخطابات الاعتماد الصادرة عن البنوك المتعثرة إلى تسجيل خسائر ناجمة عن عدم تسلمها لمستحقاتها. ومن بين الظروف التي تؤثر في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية التي يعمل في إطارها ذلك المصرف، ومنها ما يتعلق بملاءته المالية وسمعته التجارية و حسن إدارته.

كما تواجه البنوك عادة صعوبات في توفير خدمة التعزيز لعملائها نظراً لوجود خطابات اعتماد صادرة من قبل بنوك غير معتمدة لديها. وفي بعض الحالات الأخرى، لا يمكن لهذه البنوك توفير خدمة التعزيز حتى لخطابات اعتماد صادرة عن بنوك معتمدة لديها وذلك نظراً للاستغلال الكامل للحد الائتماني المخصص لها أو للدولة التي تنتمي إليها.

وهنا يأتي دور "**عقد تأمين تعزيز خطابات الاعتماد**" الذي يوفر التغطية للبنوك المعززة ضد الخسارة التي تتعرض لها بسبب عدم تسلم قيمة خطابات الاعتماد التي قامت بتعزيزها والتي تغطي قيمة صادرات عربية من سلع أو خدمات. ويغطي العقد المخاطر التالية:

- **المخاطر التجارية:**

وهي المخاطر التي يكون مصدرها البنك المُصدِر لخطاب الاعتماد كرفضه أو عجزه عن الوفاء بما استحق عليه للبنك المعزز.

- **المخاطر غير التجارية:**

وهي المخاطر التي يكون مصدرها عاملا خارجا عن إرادة البنك المُصدر لخطاب الاعتماد، وترجع أساسا إلى الظروف السياسية والاقتصادية لدولة البنك كخطر المصادرة والتأميم، وخطر الحرب والاضطرابات الأهلية العامة وخطر عدم القدرة على التحويل.

يتقدم البنك المعزز إلى المؤسسة قبل إصدار عقد التأمين، بطلب لتحديد سقف حد ائتماني خاص بالبنك المُصدِر لخطاب الاعتماد وذلك قبل قيامه بعملية التعزيز، وتتولى المؤسسة إثر ذلك دراسة الطلب وتحليل المخاطر التجارية المرتبطة بالبنك المصدر والمخاطر غير التجارية المرتبطة بدولته.

وفور الانتهاء من دراسة وتحليل المخاطر، تقوم المؤسسة بإعلام البنك المعزز عن قرارها بشأن الحد الائتماني الذي حددته للبنك المُصدِر وكذلك عن الشروط الخاصة التي تسري التغطية التأمينية بموجبها.

يقوم البنك اثر ذلك بتعزيز خطاب/خطابات الاعتماد في إطار الحد الائتماني الذي حددته المؤسسة، وينشأ التزامها عند سداد البنك المعزز أقساط التأمين المستحقة ومن ثم تتولى المؤسسة دفع التعويض للبنك المعزز عند تحقق أحد المخاطر المشمولة بالتغطية. وتمثل أقساط التأمين نسبة من رسوم التعزيز التي يتقاضاها البنك المعزز عادة.

ويتعين توافر الشروط التالية قبل تحديد الحد الائتماني للبنك المُصدِر وذلك اتساقاً مع اتفاقية إنشاء المؤسسة وسياستها الاكتتابية:

- أن ينتمي البنك المعزز لجنسية إحدى الدول العربية الأعضاء في المؤسسة.
- ألا ينتمي البنك المعزز والبنك المُصدِر لخطاب الاعتماد لجنسية نفس البلد العربي.
- المنشأ العربي للسلع أو الخدمات المصدرة موضوع خطاب الاعتماد المعزز.
- عدم وجود علاقة تبعية بين البنك المعزز والبنك المُصدِر لخطاب الاعتماد.

وترى المؤسسة أن العقد الجديد سيمكن البنوك العربية المعززة للاعتمادات من إدارة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها عند تعزيز خطابات الاعتماد الصادرة سواء عن بنوك عربية أو أجنبية بصورة أفضل، كما أنه سيمنحها مجالات أكبر لخدمة عملائها عندما يتعلق الأمر ببنوك أو دول لا تتوافر لها السقوف الائتمانية الكافية.

عقد تأمين الإيجار :

وهو من العقود الجديدة التي أصدرتها المؤسسة حديثا بغرض تأمين المؤجرين من أشخاص اعتباريين من الدول العربية الأعضاء في المؤسسة أو الشركات العربية الأجنبية المشتركة المقيمة خارج الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي تكون سببا في تحقيق خسائر عدم تسلم بدلات الإيجار أو القيمة المتبقية للأصول المؤجرة ولخسائر فقدان حق حيازة هذه الأصول أو التصرف فيها.

وفي إطار هذا العقد يتقدم المؤجر إلى المؤسسة بطلب لتأمين مستحقاته وحقه في حيازة الأصول المؤجرة طيلة فترة عقد التأجير المبرم مع المستأجر، ويتم تقديم الطلب قبل شحن الأصول المؤجرة إلى قطر المستأجر، وتتولى المؤسسة إثر ذلك دراسة الطلب وتحليل المخاطر المرتبطة بعملية الإيجار، وعند قبولها لطلب التأمين تقوم بإعلام المؤجر بقرارها ومن ثم يتم إبرام عقد التأمين.

يقوم المؤجر بإخطار المؤسسة بالأصول التي يتم إدخالها للقطر المستأجر ويقوم إثر ذلك بسداد أقساط التأمين المستحقة إلى المؤسسة، عندئذ ينشأ التزام المؤسسة بتعويض المؤجر عن الخسائر المحتملة وتقوم بدفع التعويض المناسب عند وقوع خطر

مشمول بالتغطية التأمينية ويمكن إيجاز هذه المخاطر فيما يلي :

- **المخاطر التجارية :**

وهي عجز المستأجر عن الوفاء للمؤجر ببدلات الإيجار أو القيمة المتبقية للأصول المؤجرة أو إفلاس المستأجر.

- **المخاطر غير التجارية :**

وهي المخاطر المتعلقة بسلطات القطر المستأجر أو الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة بها مثل خطر المصادرة والتأميم وخطر عدم القدرة على التحويل وخطر الحرب والاضطرابات الأهلية.

وتتولى المؤسسة بعد دفع التعويض والذي تبلغ نسبته 90% من قيمة الخسارة المحققة استرداد ما تم التعويض عنه من سلطات القطر المستأجر أو من المستأجر نفسه حسب نوع الخطر المحقق، وعند تجاوز المبلغ المسترد قيمة التعويض المدفوع تتولى المؤسسة دفع القيمة المتبقية للمؤجر بعد خصم مصاريف الاسترداد.

هذا ويجري دراسة إصدار عقدين جديدين: الأول تأمين المصارف، والثاني ضمان الأعمال الإنشائية والمقاولات.

تطوير العقد الشامل:

قامت المؤسسة مؤخرا بإجراء تطوير جذري على العقد الشامل ليحقق السرعة في الإجراءات وليصبح أكثر جاذبية للمصدر العربي. فقد تم تخفيض مدة انتظار التعويض من ستة شهور إلى أربعة شهور وزيادة نسبة التعويض إلى 90% بدلا من 85%. كما يتيح العقد في صياغته الجديدة أن يختار المصدر بين التأمين على المخاطر التجارية أو السياسية أو الجمع بينهما. وجار تطوير عقود القرض والاستثمار المباشر وائتمان المشترين وائتمان الصادرات (محدد).

هذا وقد قامت المؤسسة أيضا بتخفيض تكلفة الاستعلام عن المستوردين ومراجعة أقساط الضمان بالنسبة لنشاطي ائتمان الصادرات والاستثمار.

وفي إطار اهتمام المؤسسة باستحداث آليات جديدة تم إنشاء حسابات تأمين خاصة وهي حساب تأمين البنوك السودانية بالإضافة إلى حسابين مستقلين لتأمين الصادرات السعودية والكويتية إلى جمهورية العراق.

تنشيط عمليات إعادة التأمين الصادرة والواردة:

إعادة التأمين الواردة:

في إطار سعي المؤسسة لتنشيط التعاون الثنائي مع هيئات الضمان العربية، تم مؤخرا التوقيع على اتفاقيتي إعادة تأمين مع كل من الشركة المصرية لضمان الصادرات والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات (السودان). وبموجب الاتفاقية الأولى أسند للمؤسسة حصة قدرها 5% من اتفاقية إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة بين الشركة وبين كل من الكوفاس، وشركة اتريدياس والشركة المصرية لإعادة التأمين. أما فيما يتعلق بالاتفاقية الأخرى فقد أسندت الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات (السودان) بموجبها 70% من قيمة عملياتها قصيرة الأجل للمؤسسة. كذلك تم التوقيع بين المؤسسة وكل من الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والشركة الجزائرية لتأمين ائتمان الصادرات على إسناد حصص للمؤسسة في حدود 4% و5% – 10% على التوالي من اتفاقيتي إعادة التأمين بالحصص النسبية الموقعة بين كل من الشركتين وشركة اتريدياس.

إعادة التأمين الصادرة:

تم التوقيع على اتفاقيتي إعادة تأمين بالحصص النسبية مع اثنتين من كبريات شركات الإعادة في السوق الدولي، هما شركة اتريدياس (Atradius Re) وشركة كيلن (Kiln)، أسندت المؤسسة بموجبهما إلى الشركة الأولى 35% والى الثانية 15% من عمليات المؤسسة قصيرة الأجل.

كما تواصل المؤسسة تحركها لنشر خدماتها في الدول العربية التي ليس بها مؤسسات ضمان ائتمان صادرات وطنية وتقديم المقترحات لهذه الدول لإنشاء مثل هذه المؤسسات بمساعدة فنية من المؤسسة. هذا وقد قامت المؤسسة بتقديم كل العون الفني والتدريب اللازم لإنشاء المؤسسة الوطنية لائتمان وتمويل الصادرات في السودان والتي باشرت نشاطها الفعلي مؤخرا.

صدر حديثا

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005

تنامي الاستثمارات العربية البينية

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الذي يمثل المسح السنوي الواحد والعشرين لمناخ الاستثمار في الدول العربية، وشهد تقرير هذا العام تطورات في العرض والتحليل استنادا إلى البيانات التي توافرت للمؤسسة من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية وتقارير مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

وعكس التقرير جوانب مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، فشهدت الدول العربية استقرارا في نموها الاقتصادي الذي بلغ نحو 5.2% في عام 2005 (لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية) وقد جاء معدل النمو في الدول العربية

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الحقيقي	–	%2	%4	%2.5	%2.8	%4.2	%3.6	%2.8	%5.3	%5.5	%5.2
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دولة	انخفض في دولتين أرتفع في 16 دولة	انخفض في 9 دول أرتفع في 9 دول
المؤشر المركب	1.05	1.03	1.1	(0.1)	0.9	1.2	0.7	0.9	1.01	1.08	0.91

الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية في 2005

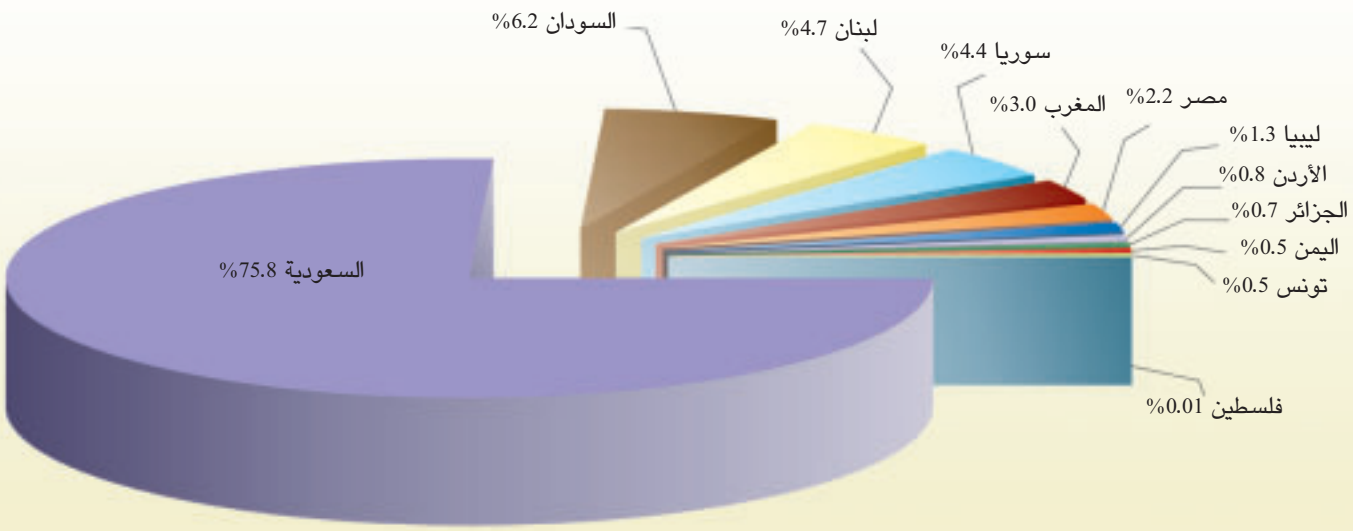

أفضل نسبيا من معدل النمو العالمي البالغ 4.8% وأفضل بشكل ملحوظ من معدل النمو في مجموعة الدول المتقدمة الذي بلغ 2.7% ولكن أضعف من المعدل المسجل لدى مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية والبالغ 7.2%.

وشهد كل من ميزان المالية العامة وميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي تحسنا في 12 دولة عربية مقابل تراجعه في 6 دول عربية في كلا الميزانين، في حين شهدت 9 دول عربية انخفاضا في معدل التضخم لديها مقابل ارتفاعه في 9 دول.

توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2005

مليون دولار أمريكي

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة												الإجمالي
	الأردن	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	فلسطين	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	-	-	12.0	95.0	75.0	24.2	0.5	53.4	7.2	18.0	-	1.4	286.6
الإمارات	-	6.0	5.7	27,743.0	462.0	601.8	-	267.0	223.6	49.0	582.5	-	29,940.7
البحرين	-	22.0	2.8	439.0	-	-	-	-	6.0	137.0	1.0	-	606.8
تونس	0.1	-	3.3	1.0	6.0	-	-	-	57.0	4.0	3.3	-	74.7
الجزائر	0.3	5.4	-	-	-	-	-	-	200.3	-	0.1	-	206.1
السعودية	11.9	37.8	12.9	-	678.0	696.0	-	391.0	-	221.0	211.8	197.6	2,457.8
السودان	0.1	-	-	14.0	-	-	-	-	-	-	-	-	14.1
سوريا	3.6	0.3	0.3	94.0	372.0	-	-	54.0	-	25.0	2.8	0.7	552.6
العراق	66.0	0.3	-	2.0	36.0	1.1	-	-	-	8.0	11.5	0.5	125.5
سلطنة عمان	-	-	-	-	13.0	-	-	-	-	5.0	-	-	18.0
فلسطين	34.4	-	-	39.0	30.0	1.3	-	-	3.1	12.0	-	1.0	120.9
قطر	0.1	-	7.8	1.0	15.0	-	-	445.0	-	22.0	169.2	-	660.1
الكويت	19.3	53.8	105.0	25.0	78.0	343.1	-	569.4	-	262.0	43.1	0.6	1,499.3
لبنان	5.5	-	2.9	117.0	324.0	-	-	-	-	37.0	1.1	1.7	489.2
ليبيا	-	1.0	3.1	-	-	-	-	-	-	16.0	89.5	-	109.6
مصر	160.9	24.4	104.9	176.0	164.0	5.2		-	3.6	-	6.5	0.5	646.0
المغرب	-	49.0	-	2.0	-	-	-	-	-	1.0	-	-	52.0
اليمن	-	-	-	49.0	88.0	-	-	-	-	10.0	-	-	147.0
الإجمالي	302.2	200.0	260.6	28,797.0	2,341.0	1,672.6	0.5	1,779.8	500.8	827.0	1,121.4	203.9	38,006.8

وسجل المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية الذي أطلق في عام 1995 ويعتبر محاولة أولية لقياس اتجاهات التحسن أو التراجع في أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها ويعتمد على البيانات التي تدعى Hard Data نحو 0.91 خلال العام 2005 مقابل 1.08 خلال عام 2004 مما يعكس أهمية إدخال مكونات Soft Data إلى المؤشر، فبالرغم من التراجع الذي شهده المؤشر، تنامت الاستثمارات العربية البينية بشكل قياسي خلال العام نتيجة الوفرة في السيولة النقدية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتحسن الملحوظ في التطورات التشريعية وتيسير وتبسيط الإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار وتكثيف الجهود الترويجية الجاذبة للاستثمارات.

مستوى قياسي للاستثمارات العربية البينية الخاصة

بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام 2005 لاثنتي عشرة دولة عربية مضيفة للاستثمار توافرت عنها بيانات من مصادر قطرية وأخرى خارجية حوالي 38007 ملايين دولار مقابل 5958 مليون دولار عام 2004، بزيادة نسبتها 638%، وتعزى هذه الزيادة الضخمة إلى الطفرة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية في المملكة العربية السعودية والتي جاءت على رأس قائمة الدول المضيفة باستثمارات بينية بلغت 28797 مليون دولار بما نسبته 75.8% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام، تلتها السودان باستثمارات بلغت 2341 مليون دولار وحصة 6.2% من الإجمالي، ثم لبنان بحوالي 1780 مليون دولار وحصة 4.7 % وسوريا بحوالي 1673 مليون دولار وحصة 4.4%، والمغرب بحوالي 1121 مليون دولار وحصة 3.0% ومصر بحوالي 827 مليون دولار وحصة 2.2% كما هو مبين في الشكل السابق.

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 – 2005

مليون دولار أمريكي

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	الإجمالي
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21.0	17.6	27.0	302.2	518.3
الإمارات	–	–	–	380.0	176.0	196.0	215.0	217.5	650.2	525.0	–	2,359.7
البحرين	13.0	–	–	16.0	14.0	–	217.4	159.6	191.7	274.2	–	885.9
تونس	54.7	70.2	135.0	290.0	506.0	49.1	69.1	75.0	67.4	107.3	200.0	1,623.8
الجزائر	3.5	–	–	122.0	85.8	347.5	350.0	54.6	80.4	263.3	260.6	1,567.6
السعودية	12.2	20.6	27.0	198.0	82.0	76.8	651.4	716.9	297.3	958.0	28,797.0	31,837.2
السودان	38.8	554.0	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610.0	657.0	2,341.0	6,102.2
سوريا	333.5	303.0	328.0	212.0	224.0	8.7	43.5	46.5	42.4	427.2	1,672.6	3,641.4
سلطنة عمان	4.2	24.0	18.7	42.0	45.8	–	–	–	–	62.6	–	197.3
فلسطين	250.0	–	24.8	56.0	–	–	–	–	–	0.3	0.5	331.6
قطر	–	–	–	54.4	58.0	61.8	65.5	68.5	10.0	–	–	318.2
لبنان	157.8	250.0	312.0	400.0	500.0	350.0	225.0	650.0	850.0	1,050.0	1,779.8	6,524.6
ليبيا	–	–	–	–	–	80.4	85.0	82.7	102.6	23.6	500.8	875.1
مصر	455.0	711.0	532.0	390.0	277.0	113.0	96.5	100.4	125.5	418.0	827.0	4,045.4
المغرب	59.8	61.2	48.0	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	1,105.4	1,121.4	3,215.8
اليمن	11.9	86.0	11.0	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	58.8	203.9	**751.3**
الدولة	**1,430.1**	**2,093.5**	**1,589.6**	**2,314.2**	**2,183.4**	**1,817.4**	**2,646.9**	**2,912.3**	**3,843.6**	**5,957.7**	**38,006.8**	**64,795.4**

وقد استحوذت هذه الدول الست على نحو 96.3% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

وبمقارنة الاستثمارات العربية خلال عامي 2004 و2005 سجلت الاستثمارات زيادة في احدى عشرة دولة عربية (السعودية، السودان، سوريا،لبنان، ليبيا، مصر، الأردن، اليمن، تونس، المغرب وفلسطين) فيما شهدت دولة عربية واحدة (الجزائر) تراجعا في الاستثمارات البينية.

ويلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية المرخصة في السعودية إذ ارتفعت من 958 مليون دولار عام 2004 إلى حوالي 28797 مليون دولار عام 2005، وفي السودان من 657 مليون دولار إلى 2341 مليون دولار، وفي سوريا من 427 مليون دولار إلى 1673 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام، فقد تصدرت الإمارات المجموعة بحوالي 29941 مليون دولار أو ما نسبته 78.8% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة إلى تسع دول عربية، جاءت بعدها السعودية بحوالي 2458 مليون دولار وحصة 6.5% إلى تسع دول عربية، والكويت بحوالي 1499 مليون دولار وحصة 3.9% إلى عشر دول عربية، وقطر بحوالي 660 مليون دولار وحصة 1.74% ومصر بحوالي 646 مليون دولار وحصة 1.7%، ثم البحرين بحوالي 607 ملايين دولار وحصة 1.6% إلى تسع دول عربية. وقد شكلت حصة هذه الدول الست ما نسبته 94.2% من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة.

وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2005، فإن هذه الاستثمارات قد ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 38 مليار دولار عام 2005 وهو أعلى مستوى تصل إليه هذه الاستثمارات منذ البدء برصدها، وخلال هذه الفترة تقدمت السعودية إلى المركز الأول للدول المضيفة للاستثمار، باستثمارات إجمالية بلغت حوالي 31.8 مليار دولار وحصة 49% من الإجمالي تليها لبنان بحوالي 6.5 مليار دولار وحصة 10%، والسودان بحوالي 6.1 مليار دولار وحصة 9.4%، ومصر بحوالي 4.0 مليار دولار وحصة 6.2%، ثم سوريا بحوالي 3.6

مليار دولار وحصة 5.6%، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 80.5% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995 – 2005) البالغة نحو 64.8 مليار دولار.

على صعيد آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2005 حوالي 73.9 مليار دولار مقارنة مع 35.9 مليار دولار من 1985 إلى نهاية عام 2004 وبمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 3.5 مليار دولار.

على المستوى القطاعي استمر قطاع الخدمات في الاستحواذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات العربية إذ استحوذ على ما نسبته 84.5% من هذه الاستثمارات، ويعزى هذا إلى الاستثمارات في المشاريع الكبرى لتطوير البنى التحتية وعلى وجه الخصوص مشاريع تطوير المدن الصناعية، إضافة إلى الاستثمارات في قطاع الاتصالات والخدمات المالية والسياحة والقطاع العقاري، أما قطاع الصناعة فقد استحوذ على ما نسبته 6.1% من إجمالي الاستثمارات في حين استحوذ القطاع الزراعي على نسبة أقل من 1%، واحتلت قطاعات أخرى لم تحدد من المصدر نسبة 9.4% من هذه الاستثمارات كما هو مبين في الشكل أعلاه:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تشير البيانات الأولية المتوافرة من المصادر القطرية والمصادر الدولية الأخرى لأربع عشرة دولة عربية إلى أنها قد استقطبت خلال عام 2005 نحو 27.9 مليار دولار مسجلة بذلك أعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

ويعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنى التحتية ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد عام 2005 بنحو 4.6 مليار دولار وحصة 16.5% من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها المغرب (3.7 مليار دولار وحصة 13.4%)والسودان (3.2 مليار وحصة 11.3%) وليبيا (3.1 مليار وحصة

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية 2005

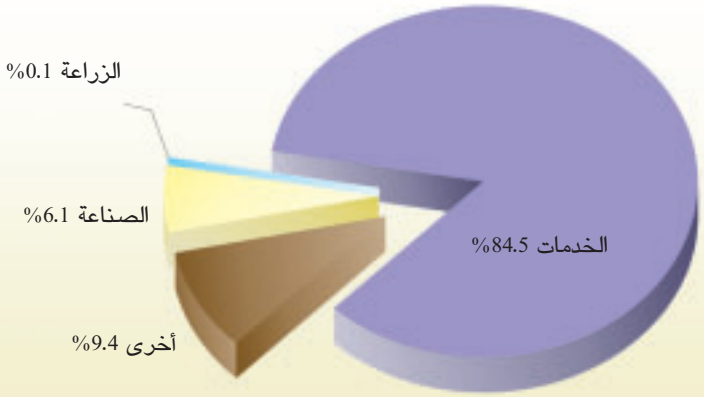

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف خلال عامي 2004 و 2005

مليون دولار

الدولة	2004		2005	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأردن	154.1	1.2	389.7	1.39
الإمارات	525.0	4.2	-	-
البحرين	865.4	6.9	-	-
تونس	795.9	6.4	1,015.7	3.63
الجزائر	881.9	7.1	1,079.4	3.86
السعودية	1,942.0	15.5	4,628.0	16.54
السودان	879.0	7.0	3,152.1	11.26
سوريا	577.3	4.6	2,775.7	9.92
فلسطين	292.7	2.3	121.5	0.43
قطر	231.0	1.8	315.0	1.13
الكويت	848.3	6.8	2,852.7	10.19
لبنان	1,301.3	10.4	2,077.7	7.42
ليبيا	134.2	1.1	3,144.4	11.24
مصر	1,303.0	10.4	2,468.0	8.82
المغرب	1,701.3	13.6	3,761.1	13.44
اليمن	63.1	0.5	205.4	0.73
المجموع	12,495.5	100.0	27,986.3	100.0

11.2%) والكويت (2.9 مليار وحصة 10.2%) وسوريا (2.7 مليار وحصة 9.9%) وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل 72.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة.

وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال عامي 2004 و2005، سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية زيادة في ثلاث عشرة دولة عربية (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن)، في حين تراجعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى فلسطين.

ويلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته التدفقات الواردة إلى كل من ليبيا والسودان والسعودية وسوريا والمغرب والكويت. إذ قفزت في ليبيا من 134 مليون دولار عام 2004 إلى 3.1 مليار دولار عام 2005، وفي السودان من 879 مليون دولار إلى 3.1 مليار دولار، وفي السعودية من 1.9 مليار دولار إلى 4.6 مليار دولار وفي سوريا من 577 مليون دولار إلى 2.7 مليار دولار وفي المغرب من 1.7 مليار دولار إلى 3.7 مليار دولار وفي الكويت من 848 مليون دولار إلى 2.9 مليار دولار للفترة ذاتها.

من جهة أخرى بلغ مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية التراكمي خلال الفترة من 1995 إلى 2004 ما قيمته 2.5 مليار دولار بنسبة 0.28% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة وبنسبة 0.04% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 251 مليون دولار سنويا.

نمو التجارة العربية الخارجية والبينية

توافرت للمؤسسة بيانات من خمس عشرة دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، سوريا، مصر واليمن)، واستكملت البيانات غير المتوافرة من إحصائيات منظمة التجارة العالمية، وتشير البيانات إلى أن التجارة الخارجية للدول الخمس

عشرة لعام 2005 بلغت نحو 724.3 مليار دولار (توزعت على 463 مليار دولار صادرات و261.3 مليار دولار واردات) مقارنة مع 558.8 مليار دولار عام 2004 منها 345.5 مليار دولار صادرات و213.3 مليار دولار واردات.

وبوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال خمس السنوات الماضية ما نسبته 4.2% من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 2.7% من إجمالي واردات السلع العالمية، وبتحليل صادرات الدول الخمس عشرة العربية التي توافرت عنها البيانات من المصادر القطرية والدولية تصدرت السعودية المركز الأول بصادرات بلغت قيمتها 178.8 مليار دولار عام 2005 مقابل صادرات بلغت 126.1 مليار دولار عام 2004، وشكلت الصادرات السعودية ما نسبته نحو 38.6% من إجمالي صادرات الخمس عشرة دولة عربية، تليها الإمارات بصادرات بلغت 112.5 مليار دولار مقابل 91 مليار دولار ونسبة 24.3%، والكويت بصادرات بلغت 44 مليار دولار مقابل 29.8 مليار دولار ونسبة 9.5%، وليبيا بصادرات بلغت 31 مليار دولار مقابل 21.4 مليار دولار ونسبه 6.7%، وقطر بصادرات 24.9 مليار دولار مقابل 18.6 مليار دولار ونسبة 5.4%، وسلطنة عمان بصادرات 18.6 مليار دولار مقابل 13.3 مليار دولار ونسبة 4%، ومصر بصادرات 10.6 مليار دولار مقابل 7.6 مليار دولار ونسبة 2.3%، وتونس بصادرات 10 مليارات دولار مقابل 9.7 مليار دولار ونسبة 2.2% والبحرين بصادرات 9 مليارات دولار مقابل 7.5 مليار دولار ونسبة 1.9%، وجاءت كل من سوريا واليمن والسودان والأردن ولبنان والجزائر على التوالي بنسب أقل من 2% لكل منها.

وشملت قائمة اكبر 30 دولة مصدرة للعالم في تجارة السلع دولتين عربيتين هما السعودية والإمارات، وتقدمت السعودية من المرتبة 20 وحصة 1.3% وصادرات بلغت 120 مليار دولار في عام 2004 إلى المرتبة 18 وحصة 1.7% وارتفعت صادراتها إلى نحو 178 مليار دولار في عام 2005 والإمارات والتي تقدمت من المرتبة 28 وبحصة أقل من 1% وحجم صادرات بلغت 79.5 مليار دولار خلال عام 2004 إلى المرتبة 24 وحصة 1.1% وصادرات بلغت قيمتها نحو 112.5 مليار دولار عام 2005.

وعلى صعيد الواردات، والتي بلغت 261.3 مليار دولار عام 2005 حسب البيانات التي توافرت للمؤسسة من خمس عشرة دولة عربية. تصدرت الإمارات المركز الأول بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 76.9 مليار دولار عام

التجارة العربية الخارجية والبينية 2005

مليون دولار

الدولة	الصادرات						الواردات		الميزان التجاري	
	2004			2005						
	العالم	منها دول عربية	% العربية	العالم	منها دول عربية	% العربية	2004	2005	2004	2005
الأردن	3,253.30	1,334.70	41.03	3,608.90	1,531.40	42.43	7,261.07	9,278.84	4,007.77–	5,669.94–
الإمارات	90,995.78	1,239.07	1.36	112,537.00	1,575.52	1.40	72,082.23	76,984.00	18,913.55	35,553.00
البحرين	7,515.96	808.57	10.76	9,021.28	944.70	10.47	6,571.81	7,920.21	944.15	1,101.06
تونس	9,682.65	654.70	6.76	10,050.00	917.30	9.13	12,823.30	13,077.30	3,140.65–	3,027.30–
الجزائر	968.00	13.30	1.37	1,087.00	14.80	1.36	687.00	606.00	281.00	481.00
السعودية	126,161.00	6,651.40	5.27	178,755.00	8,245.60	4.61	44,805.00	59,409.30	81,356.00	119,345.70
السودان	3,778.00	430.00	11.38	4,824.30	384.70	7.97	3,586.00	5,945.99	192.00	1,121.69–
سلطنة عمان	13,363.80	1,542.80	11.54	18,667.50	2,007.70	10.76	8,603.30	8,815.60	4,760.50	9,851.90
قطر	18,684.62	1,133.16	6.06	24,962.60	1,522.72	6.10	5,409.60	7,248.80	13,275.02	17,713.80
الكويت	29,835.85	166.90	0.56	44,016.00	445.05	1.01	10,780.57	17,422.00	19,055.28	26,594.00
لبنان	1,747.00	925.00	52.95	1,879.70	1,005.00	53.47	9,397.00	9,340.00	7,650.00–	7,460.30–
ليبيا	21,483.10	622.50	2.90	31,002.30	899.07	2.90	8,767.70	11,036.60	12,715.40	19,965.70
سوريا	5,685.00	1,456.24	25.62	6,588.00	1,647.00	25.00	5,801.00	8,951.86	115.99–	2,363.85–
مصر	7,675.00	1,303.90	16.99	10,652.00	2,023.88	19.00	12,833.00	19,815.00	5,158.00–	9,163.00–
اليمن	4,676.25	336.40	7.19	5,388.80	397.70	7.38	3,858.44	5,470.26	817.81	81.46–
المجموع	**345,505.3**	**18,618.6**	**5.20**	**463,040.4**	**23,562.1**	**5.09**	**213,267.0**	**261,321.8**	**132,238.3**	**201,718.6**

المصدر: بيانات قطرية (الخانات المظللة من منظمة التجارة العالمية)

ملاحظات:

(1) صادرات الإمارات، البحرين، السعودية، السودان، سلطنة عمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر واليمن تشمل الصادرات البترولية

(2) صادرات الجزائر للعالم لا تشمل الصادرات البترولية

(3) الصادرات البينية لا تشمل الصادرات البترولية

(4) تم تقدير الصادرات البينية لكل من الإمارات وسوريا

2005 مقابل 72.1 مليار دولار عام 2004 وشكلت ما نسبته 29.4% من إجمالي واردات مجموعة الدول، تليها السعودية بواردات 59.4 مليار دولار مقابل 44.8 مليار دولار ونسبة 22.7%، ومصر بواردات 19.8 مليار دولار مقابل 12.8 مليار دولار ونسبة 7.6%، والكويت بواردات 17.4 مليار دولار مقابل 11.2 مليار دولار ونسبة 6.6%، وتونس بواردات 13.1 مليار دولار مقابل 11.2 مليار دولار ونسبة 5%، وليبيا بواردات 11 مليار دولار مقابل 8.7 مليار دولار ونسبة 4.2%، ولبنان بواردات 9.3 مليار دولار مقابل 9.4 مليار دولار ونسبة 3.5%، والأردن بواردات 9.3 مليار دولار مقابل 7.3 مليار دولار ونسبة 3.5%، وسوريا بواردات 8.9 مليار دولار مقابل 5.8 مليار دولار ونسبة 3.4%، وسلطنة عمان بواردات 8.8 مليار دولار مقابل 8.6 مليار دولار ونسبة 3.3%، والبحرين بواردات 7.9 مليار دولار مقابل 6.5 مليار دولار ونسبة 3%، وقطر بواردات 7.2 مليار دولار مقابل 5.4 مليار دولار ونسبة 2.8% والسودان واليمن والجزائر على التوالي وبنسبة أقل من 3% لكل منها.

وقد دخلت ولأول مرة دولة عربية واحدة ضمن قائمة اكبر 30 دولة مستوردة للسلع في العالم هي الإمارات واحتلت المرتبة 28 وبحصة أقل من 1% وبواردات بلغت قيمتها نحو 77 مليار دولار خلال عام 2005.

وقد سجلت هذه الدول فائضا في الميزان التجاري التجميعي لعام 2005 بلغ 201.7 مليار دولار مرتفعا بنسبة 52.5%عن الفائض المسجل لعام 2004 والبالغ نحو 132.2 مليار دولار، ويعزى هذا إلى ارتفاع الفائض في الميزان التجاري في 8 دول عربية تشمل السعودية من 81.3 مليار دولار عام 2004 إلى 119.3 مليار دولار عام 2005، الإمارات (من 18.9 مليار دولار إلى 35.6 مليار دولار)، الكويت (من 9.7 مليار دولار إلى 26.5 مليار دولار)، وليبيا (من 12.7 مليار دولار إلى 19.9 مليار دولار)، سلطنة عمان (من 4.7 مليار دولار إلى 9.8 مليار دولار)، قطر (من 13.3 مليار دولار إلى 17.7 مليار دولار)، الجزائر (من 281 مليون دولار إلى 481 مليون دولار) البحرين (من 944 مليون دولار إلى 1.1 مليار دولار) وانخفض خلال العام عجز الميزان التجاري في لبنان من عجز بلغ 7.6 مليار دولار عام 2004 إلى عجز بلغ 7.5 مليار دولار عام 2005. كما انخفض في تونس (من عجز بلغ 3.1 مليار دولار إلى عجز بلغ 3 مليارات دولار) وتحول خلال العام الفائض في الميزان التجاري إلى عجز في دولتين عربيتين ففي السودان تحول الفائض في الميزان التجاري من فائض بلغ نحو 192 مليون دولار عام 2004 إلى عجز بلغ 1.1 مليار دولار عام 2005 وفي اليمن من فائض بلغ 817 مليون دولار إلى عجز بلغ 81.5 مليون دولار خلال الفترة ذاتها. ومن ناحية أخرى شهدت ثلاث دول عربية ارتفاعا في عجز الميزان التجاري شملت مصر (من عجز بلغ 5.2 مليار دولار عام 2004 إلى عجز بلغ 9.1 مليار دولار عام 2005)، سوريا (من عجز بلغ 116 مليون دولار إلى عجز بلغ 2.3 مليار دولار) والأردن (من عجز بلغ 4.0 مليار دولار إلى عجز بلغ 5.7 مليار دولار خلال العام 2005).

وقد تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 9.2% خلال الفترة 2000 – 2004، وبالاستعانة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة العربية الخارجية أمكن تقدير حجم التجارة العربية البينية خلال عام 2005 حيث من المتوقع أن تكون قد بلغت نحو 76.2 مليار دولار عام 2005 وما نسبته 8.9% من إجمالي التجارة العربية الخارجية، تشكل الصادرات منها نسبة 53% أو ما يقارب 40.5 مليار دولار في حين تشكل الواردات منها نحو 35.7 مليار دولار ونسبة 47.%

تحسن ملحوظ في أسواق المال العربية

شهد العام **مجموعة من** التطورات التي أدت بمجملها إلى النهوض بالأسواق المالية العربية وتطوير أعمالها مما كان له الاثر في التحسن الملحوظ في أداء أسواق المال العربية الخمسة عشر، التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي، ووصولها إلى مستويات قياسية وفق مؤشرات هذه الأسواق، فارتفع المؤشر المركب للصندوق والذي يقيس الأداء العام لهذه الأسواق بنسبة 91.6% في نهاية عام 2005 مقارنة مع عام 2004.

وبلغت **القيمة السوقية** لأسواق المال العربية 1289.6 مليار دولار نهاية عام 2005 مقابل 622.4 مليار دولار عام 2004 بزيادة نسبتها 107%. وقد جاءت حصة **سوق الأسهم السعودي** من حيث إجمالي القيمة السوقية في المرتبة الأولى بنسبة 50.1% وقيمة سوقية بلغت 646.1 مليار دولار تلاه **سوق أبو ظبي للأوراق المالية** بحصة 10.27% وقيمة سوقية بلغت 132.4 مليار دولار ثم **سوق الكويت للأوراق المالية** بحصة 9.61% وقيمة سوقية بلغت 123.8 مليار دولار وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 8.68% إلى أقل من 1%.

كما ارتفعت قيمة **التداول الإجمالي** خلال العام إلى نحو 1434.8 مليار دولار مقابل 568.2 مليار دولار عام 2004 بزيادة نسبتها 152.5%. أما لجهة **عدد الأسهم** المتداولة فقد ارتفعت إلى 110.8 مليار سهم نهاية عام 2005 مقابل 57.03 مليار سهم عام 2004وفيما يتعلق **بالشركات المدرجة** في أسواق المال العربية فقد ارتفع عدد الشركات في نهاية العام إلى 1665 شركة مقابل 1597 شركة كانت مدرجة أواخر عام 2004.

تطورات الاقتصاد الجديد

شهد عام 2005 زيادة ملموسة في مختلف أنشطة وجهود الاقتصاد الجديد فتواصلت خلال العام جهود الدول العربية في تعزيز البنية التحتية الرقمية لديها، والتي تكون أساس الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية)، وشمل ذلك متابعة عدة مبادرات سبق إطلاقها تختص باستراتيجيات وبرامج الحكومات الالكترونية، التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، التجارة الالكترونية، اعتماد التوقيع الالكتروني والأخذ بالإجراءات المعنية بالحماية والأمن في استخدام شبكة الانترنت والحفاظ على سرية وخصوصية هذه التعاملات ففي مجال **الحكومة الالكترونية**، تواصل في دولة **الإمارات** تطبيق عدد من برامج الحكومة الإلكترونية، كما تم في **تونس** تطبيق البرنامج الخاص بتعميم الخدمات الإدارية عن بعد، وتعميم عدد من البوابات والمواقع الحكومية للخدمات على الانترنت، والبدء في تطبيق إجراءات تأسيس الشركات عن بعد من خلال استصدار تصاريح تعتمد الوسائل الإلكترونية. وفي **السعودية** اتخذت عدة إجراءات لتعميق تطبيقات برامج الحكومة الإلكترونية، كما تم إقرار التأشيرة الالكترونية للقادمين إلى السعودية. وفي **السودان** تم تدريب الكوادر الوطنية المعنية على نظم الأرشفة الالكترونية. وفي **سوريا** عقدت عدة فعاليات متخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية والإفادة من تجارب الآخرين خاصة تجربة الحكومة المصرية في هذا الشأن، كما تم تقديم بعض الخدمات الإلكترونية على الإنترنت منها تعبئة الاستمارات لتسهيل مصالح المواطنين العاديين والمستثمرين. وفي **قطر** تم إدخال نظم العمل المؤتمتة في 101 خدمة تقدمها وزارة الشؤون البلدية والزراعة. وفي **لبنان** ألزم القانون 517 لعام 2005 الخاص بالموازنة العامة كافة الأطراف المعنية باستخدام البريد الإلكتروني إلى جانب البريد العادي لتسريع إرسال التصاريح والبيانات الضرائبية كافة إلى الوحدات المالية المختصة. وفي **ليبيا** تم إنشاء مواقع شبكية للخدمات الحكومية الالكترونية. وفي **مصر** تم افتتاح مركز الحكومة الالكترونية وإعداد وتنفيذ برنامج متكامل له، كما تم إصدار أول خريطة الكترونية لمعايير الجودة. وفي **اليمن** تم إنشاء قطاع تقنية المعلومات في وزارة الاتصالات

بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2004 و 2005

الدولة	القيمة السوقية (مليون دولار)			قيمة التداول (مليون دولار)			عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)			عدد الشركات المدرجة			مؤشرات الأسعار*	
	2004	2005	%	2004	2005	%	2004	2005	%	2004	2005	%	2004	2005
السعودية	306,255.70	646,120.80	50.10	472,990.78	1,103,582.77	76.92	10,298.34	12,281.33	11.08	73	77	4.62	410.53	878.40
ابوظبي	55,490.40	132,412.89	10.27	4,449.14	28,505.78	1.99	947.16	8,316.57	7.50	35	59	3.54	228.26	353.44
الكويت	73,580.54	123,892.58	9.61	51,817.80	97,289.56	6.78	33,540.33	52,201.34	47.09	125	156	9.37	286.62	435.16
دبي	35,090.90	111,992.68	8.68	13,735.05	110,304.27	7.69	5,122.12	25,541.71	23.04	18	30	1.80	349.70	828.27
قطر	40,434.79	87,143.34	6.76	6,343.59	28,252.28	1.97	305.39	1,033.08	0.93	30	32	1.92	307.29	554.59
مصر	38,076.84	79,507.56	6.17	6,835.04	27,720.39	1.93	2,434.50	5,310.20	4.79	792	744	44.68	74.18	162.85
الأردن	18,383.40	37,638.81	2.92	5,327.17	23,806.35	1.66	1,321.72	2,582.62	2.33	192	201	12.07	272.88	554.50
المغرب	25,174.92	27,274.39	2.11	3,757.02	7,859.28	0.55	179.67	438.75	0.40	53	54	3.24	220.65	238.60
البحرين	13,513.18	17,364.31	1.35	463.05	711.10	0.05	336.52	458.31	0.41	45	47	2.82	160.09	183.11
سلطنة عمان	9,317.66	12,062.05	0.94	1,985.19	3,320.41	0.23	349.91	452.23	0.41	123	125	7.51	138.71	186.37
لبنان	2,330.74	4,917.18	0.38	197.67	923.42	0.06	24.54	89.74	0.08	16	15	0.90	53.21	108.69
السودان	2,058.42	3,241.64	0.25	130.25	504.48	0.04	2,147.34	1,730.51	1.56	48	49	2.94	148.23	205.26
فلسطين	-	3,157.15	0.24	-	1,489.95	0.10	-	369.98	0.33		28	1.68	-	385.65
تونس	2,574.48	2,821.40	0.22	256.65	528.83	0.04	21.18	41.43	0.04	44	45	2.70	31.69	31.93
الجزائر	140.27	90.82	0.01	0.12	0.05	0.00	0.02	0.01	0.00	3	3	0.18	98.01	103.12
الاجمالي	622,422.24	1,289,637.60	100.00	568,288.52	1,434,798.92	100.00	57,028.74	110,847.81	100.00	1,597	1,665	100.00	215.67	413.31

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات اسواق المال العربية، 2005.

*** المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.**

ملاحظة: الترتيب حسب القيمة السوقية.

وتقنية المعلومات وأسندت إليه مهمة تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومات.

أما على صعيد **التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد**، فقد تم في **تونس** توسيع تخصصات الجامعة الافتراضية المحدثة التي أنشئت عام 2003. وفي **السعودية** تم إدخال تطبيقات التعليم الالكتروني في 180 مدرسة. وفي **ليبيا** بدأ تعميم استخدام الحاسوب في جميع المدارس. وفي **مصر** تواصلت عملية تأهيل متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك العمل ببرنامج محو أمية الحاسوب والإنترنت والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق ذلك الهدف، كما أقيم مشروع استرشادي للمدارس الذكية في المرحلة الإعدادية غطى 13 محافظة، وتم وضع إطار جديد لتطوير التعليم الجامعي في التخصصات التكنولوجية. وفي **اليمن** لازال الموضوع قيد الدراسة.

ولجهة المبادرات المتعلقة **بالتوقيع الالكتروني والأخذ بالإجراءات المعنية بالحماية والأمن في استخدام شبكة الانترنت والحفاظ على سرية وخصوصية هذه التعاملات**، تم في **تونس** تضمين قانون التجارة الإلكترونية لسنة 2000 أحكاما خاصة بالتوقيع الإلكتروني. وفي **السعودية** شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الخدمات البنكية والتعاملات الإلكترونية نموا متزايدا، كما شهد العام اهتماما كبيرا بمجال الحفاظ على أمن المعلومات في المعاملات الالكترونية من قبل البنوك والمؤسسات، وتم توفير إطار تنظيمي للتعاملات والتوقيعات الإلكترونية وضبطها. وفي **مصر** أطلقت هيئة تنمية صناعة المعلومات مبادرة لتطوير أدوات التوقيع الإلكتروني. وفي **اليمن** تم تشكيل فريق لدراسة قانون التوقيع الإلكتروني والإفادة من تجارب من سبقها من الدول العربية في هذا المجال.

وقد شهد العام انعقاد **الدورة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلوماتية**، في **تونس** (نوفمبر، 2005) شارك فيها بفعالية عدد

من الدول العربية، منها **الإمارات وليبيا ومصر واليمن والسعودية وقطر**، وتم خلالها إطلاق برنامج عملي لتنفيذ ما تمخضت عنه من توصيات بشأن بناء أسس مجتمع المعلوماتية في الدول العربية وتجسير الفجوة الرقمية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة.

كما شهد العام **مبادرات أخرى** للاقتصاد الجديد، ففي **تونس** تم تأسيس "المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"، وإصدار التقرير السنوي حول اقتصاد المعرفة لسنة 2005، وشرع في إعداد قانون توجيهي خاص بالأنشطة المرتبطة بإرساء وتطوير الاقتصاد "غير المنظور أو اللامادي"، وتمكين المؤسسات الخاصة من الإفادة من التطبيقات المعلوماتية المنجزة. وفي **لبنان** تم تنظيم مؤسسة المحفوظات الوطنية بموجب المرسوم 14420 لعام 2005، كما تم منح "اتحاد جمعيات المعلوماتية العربية" التي مقرها بيروت بعض الإعفاءات والمزايا والحصانات بموجب المرسوم 14854 لعام 2005.

تنامي الجهود القطرية للترويج للاستثمار

شهد عام 2005 زيادة ملموسة في مختلف أنشطة وجهود الترويج للاستثمار التي بذلتها الهيئات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار. وقد تنامت حدة التنافس بين كافة الدول المتقدمة والنامية وبينها الدول العربية لاستقطاب حصص متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزاد من حدة التنافسية ظهور لاعبين جدد وأنماط جديدة للاستثمار، وتفاوت القدرة على التكيف مع المستجدات العالمية وتطوير استراتيجيات هذه الهيئات وأولوياتها بحيث تتلاقى مع الأهداف الوطنية الخاصة بأقطارها. وهذا ما ضاعف من أهمية تقييس مدى نجاح جهود الترويج لتقديم الأقطار كمواقع محتملة مضيفة للاستثمار، والعمل الدؤوب لتطوير أساليب الترويج بالتركيز على القطر أو القطاعات المستهدفة أو الفرص الاستثمارية ذات الأولوية، والتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال والتشريعات القانونية والخطوات الإجرائية وحزم الإعفاءات والمزايا الممنوحة، وتعزيز الكفاءة في إدارة العلاقة مع المستثمرين، وتطبيق برامج رعاية المستثمر، وإدخال آليات التقييم والمتابعة لتطوير أداء الهيئات نفسها، وغيره من الأمور ذات الصلة، مما وضع مسؤولية متزايدة على عاتق كافة الأطراف المعنية بصناعة الترويج للاستثمار.

على صعيد المؤتمرات والندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدول العربية، بلغ عدد الفعاليات الترويجية التي نظمتها 14 دولة عربية وردت منها البيانات حوالي **130** فعالية ترويجية تنوعت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات وورش عمل ومنتديات ومعارض واحتفالات ومحاضرات، محلية وخارج الوطن العربي. في حين شاركت هذه الدول بشكل مكثف بحضور ما يزيد على **247** فعالية، تم تنظيمها في دول عربية وأوروبية وآسيوية وافريقية وفي أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية واستراليا، وتنوعت ما بين **معارض تجارية ومؤتمرات وورش عمل وندوات ودورات ومنتديات وبرامج تدريبية واجتماعات لجان مشتركة**.

وقام **52** وفدا من 5 دول عربية وردت منها بيانات **بزيارات ترويجية** خلال العام، وتوجهت إلى دول آسيوية وافريقية وأوروبية والى أمريكا الشمالية، وتركز هدف هذه الزيارات على التعريف بالقوانين الاستثمارية الجديدة، عرض الفرص الاستثمارية المتاحة وتعزيز التعاون المشترك. وبالمقابل استقبلت الدول العربية خلال العام أعدادا كبيرة من الوفود الزائرة لها بلغت 560 وفدا زائرا من دول عربية وأوروبية وآسيوية وافريقية ومن أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.

كما واصلت **المؤسسة العربية لضمان** الاستثمار وفي إطار الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري ودعم جهود الترويج للاستثمار وتنمية الموارد البشرية. فقد شهد العام إصدار أربعة أعداد من النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار" تم عبرها استعراض أنشطة المؤسسة ورصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والتجارة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وقد أعدت المؤسسة خلال العام عدة أوراق تعريفية قدمتها في 29 ملتقى ومؤتمرا شاركت فيها. كما تواصل خلال العام تعاون المؤسسة مع أطراف إقليمية ودولية، من بينها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتنظيم الاجتماع الخاص بتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية تنفيذاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في هذا الصدد، وتعاونها مع كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وممثلي الدولة المضيفة (مملكة البحرين) في إطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (المنامة، 6-2006/3/7) التي عقدت أربعة اجتماعات خلال العام لبحث ترتيبات تنظيم عقد هذا المؤتمر. كما وقعت المؤسسة خلال العام اتفاقية تعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) لتعريب المركز الإلكتروني لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر على شبكة الانترنت.

وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية...

كما استعرض التقرير وضع الدول العربية الاثنتي عشرة التي حصلت على تقويم سيادي خلال العام من وكالات التصنيف الائتماني العالمية، ووضع الدول العربية في **مؤشرات تقويم المخاطر القطرية التي شملت المؤشر المركب للمخاطر القطرية**، ومؤشر **اليورومني**، و مؤشر **الانستيتيوشنال انفستور**، ومؤشر **دان اند برادستريت** ومؤشر **الكوفاس**، **ووضعها في عدد من المؤشرات الدولية المختارة** شملت **مؤشر العولمة** ومؤشر **التنافسية العالمي** ومؤشر **التنمية البشرية** ومؤشر **سهولة أداء الأعمال** ومؤشر **الحرية الاقتصادية** ومؤشر **القدرة على الإبداع** ومؤشر **الشفافية** ومؤشر **سهولة الحصول على رأس المال**، ومن جهة أخرى وضع الدول العربية في قاعدة بيانات "**بيئة أداء الأعمال**" في التقرير السنوي الثالث والصادر عن البنك الدولي بالتعاون مع **مؤسسة التمويل الدولية** وشملت قاعدة البيانات: **إجراءات تأسيس كيان العمل، التجارة عبر الحدود، الحصول على ترخيص البناء، تسجيل ملكية العقار،**

أنظمة العمل والعمال، حماية المستثمرين، التمويل والائتمان، تنفيذ الأحكام التجارية، الضرائب وتصفية الأعمال. وقد أبدت الدول العربية مؤخرا اهتماما متزايدا بمتابعة أوضاعها في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) والعمل على تحسينها مقارنة مع بقية دول العالم والتوجه لاتخاذ ما يلزم لمعالجة ما قد تتطلبه المصلحة العليا للقطر والإعلان عنه ليرى المستثمرون ما تم من إصلاحات في بيئة أداء الأعمال مما ينعكس إيجابا على تعزيز الانطباع الايجابي عن القطر.

وتناول التقرير في **محوره الرئيسي قطاع الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم** لما لهذا القطاع من أهمية حيث أعلنت الأمم المتحدة أن عام 2005 هو "السنة الدولية للقروض الصغيرة"، وذلك بعد أن تنامت أهمية قطاع الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم عالميا، وأصبح يحظى باهتمام متنام من قبل الأطراف الحكومية والمؤسسات المالية والاقتصادية والمصارف والمنظمات الإقليمية والدولية لتنشيط دور هذا القطاع بما يعكس الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتكوين الثروة وتنويع القاعدة الاقتصادية وتميز قدرتها على توليد فرص عمل جديدة وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتعميق الترابط في سلاسل الإنتاج والتوزيع والتسويق والخدمات اللوجستية وخلافه وتشجيع رواد الأعمال على المبادرة والإبداع لان الأفكار المبتكرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عصب النمو الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الجهود المبذولة لاستقطاب رؤوس الأموال للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم من مصادر محلية وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

مؤشرات

مؤشـر جاهزية البنيـة الرقمية 2005

منذ بدء صدور التقرير الدولي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report، عام 2001، عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، برزت أهميته كأداة تقييس قيمة ومميزة في تحديد نقاط قوة وضعف الدول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في تقييم تقدمها في هذا المجال. إضافة إلى ذلك يسلط التقرير الضوء على الأهمية المتزايدة لتطبيق وتنمية تكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي. يشتمل التقرير على مؤشر **جاهزية البنية الرقمية** (Networked Readiness Index) الذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة في تطوير وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى استفادتها من التطور المستمر في هذا القطاع، ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة صانعي القرار على فهم العوامل المركبة والمتنوعة الواجب توفرها لتحقيق التقدم في هذا المجال، وبالتالي مساعدتهم في سعيهم لتحقيق أهداف التنمية المرجوة. امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر بدخول 11 دولة جديدة فيه منها دولتان عربيتان (قطر والكويت)، ليغطي 115 دولة لهذا العام منها 9 دول عربية، مقارنة مع 104 دول عام 2004 منها 7 دول عربية.

والمؤشر احد ثلاثة أجزاء يتكون منها التقرير وهو عبارة عن دراسة تحليلية حول انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول، وتقييم لمستوى تطورها عالميا، وذلك استنادا إلى بيانات ومعلومات تم جمعها من مصادر دولية بارزة منها البنك الدولي، اتحاد الاتصالات الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية:

1- **بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

2- **مدى جاهزية مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤلف من الشرائح الرئيسية التالية: الأفراد، رجال الأعمال والحكومات.**

3- **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أفراد هذه الشريحة.**

وضع الدول في المؤشر

تصدرت الولايات المتحدة المؤشر بتراجع سنغافورة من المركز الأول إلى المركز الثاني تلتها الدنمرك، أيسلندة، فنلندا، كندا، تايوان، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة في المراكز العشر الأولى على التوالي. فيما جاءت كل من ألبانيا، الإكوادور، بينين، بوليفيا، بنغلاديش، غوايانا، نيكاراغوا، باراجواي، تشاد وإثيوبيا، في المراكز العشر الأخيرة في الترتيب من 106 إلى 115 على التوالي.

وضع الدول العربيـة في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام تسع دول عربية، بدخول كل من قطر والكويت المؤشر لأول مرة. حافظت الإمارات على تصدرها الدول العربية بالترتيب 28 عالميا، تلتها تونس والمرتبة 36، قطر والمرتبة 39، الكويت والمرتبة 46، الأردن والمرتبة 47، البحرين والمرتبة 49، مصر والمرتبة 63، المغرب والمرتبة 77، والجزائر والمرتبة 87. وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت سبع دول عربية تراجعا نسبيا (الإمارات، تونس، الأردن، البحرين، مصر، المغرب والجزائر).

ويبين الجدول التالي وضع الدول العربية **في مؤشر جاهزية البنية الرقمية.**

مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2005

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		الرصيد	
		2005	2004	2005	2004
1	الإمارات	28	23	0.54	0.84
2	تونس	36	31	0.33	0.39
3	قطر	39	–	0.25	–
4	الكويت	46	–	0.06	–
5	الأردن	47	44	0.03	0.10
6	البحرين	49	33	0.00	0.37
7	مصر	63	57	0.29-	0.24-
8	المغرب	77	54	0.51-	0.17-
9	الجزائر	87	80	0.72-	0.66-

المصدر: www.weforum.org

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006

يصدر **مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية** Global Retail Development Index سنويا منذ عام 2001 عن A.T. Kearney إحدى اكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم. برزت A.T. Kearney كشركة استشارات ذات حضور عالمي قوي في تقييس الأسواق الرئيسية والناهضة، إضافة إلى تقديمها الاستشارات الاستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في العالم. وكما هو الحال في السباق نحو العولمة، تزداد حدة السباق نحو التحول إلى أسواق ناهضة، وهو سباق يعتمد النجاح فيه إلى جانب أهمية الموقع، على اتخاذ الشركات لخطواتها المناسبة في الوقت المناسب. يهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الدول على ترتيب أولوية استراتيجياتها التنموية، وقد امتد غطاؤه الجغرافي ليشمل 30 دولة ناهضة، منها 5 دول عربية، بدخول 3 دول جديدة (الإمارات، كولومبيا و كازاخستان)، مقارنة مع 27 دولة عام 2005 منها 4 دول عربية.

مكونات المؤشر

يدخل في هذا المؤشر 25 متغيراً اقتصادياً كلياً وتجارياً – تجزيئياً محدداً، ضمن 4 فئات رئيسية: **درجة المخاطرة القطرية، مدى جاذبية السوق، مدى تشبع السوق ومدى محدودية الوقت**، وهي ما يعتمد عليه المؤشر في احتساب رصيده. وقد تم تصنيف الـ 30 دولة الناهضة فيه على مقياس من 100 درجة، بحيث تعبر القيمة الأعلى عن ضرورة اكبر لدخول السوق العالمية. وقد اختيرت هذه الدول من بين 185 دولة بناء على معايير ثلاثة: **درجة المخاطرة القطرية، تعداد السكان وحجم الثروة.**

وضع الدول في المؤشر

تصدرت الهند المؤشر لهذا العام تلتها روسيا، فيتنام، أوكرانيا، الصين، تشيلي، لاتفيا، سلوفينيا، كرواتيا وتركيا، في المراكز العشر الأولى على التوالي. فيما جاءت كل من بلغاريا، رومانيا، هنغاريا، تايوان، البوسنة والهرسك، ليتوانيا، البرازيل، المغرب، كولومبيا وكازاخستان، في المراكز العشر الأخيرة في الترتيب من 21 إلى 30 على التوالي.

وضع الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام خمس دول عربية، بدخول الإمارات المؤشر لأول مرة هذا العام، تصدرتها تونس بالترتيب 11 عالميا، تلتها الإمارات والمرتبة 16، السعودية والمرتبة 17، مصر والمرتبة 20، المغرب والمرتبة 28، وبالمقارنة مع عام 2005 سجلت 3 دول عربية تحسنا نسبيا (تونس، السعودية ومصر)، في حين تراجعت المغرب.

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2006

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		درجة المخاطرة القطرية	مدى جاذبية السوق	مدى تشبع السوق	مدى محدودية الوقت	رصيد المؤشر
		2006	2005	%25	%25	%30	%20	
1	تونس	11	15	58	40	79	25	65
2	الإمارات	16	–	78	67	33	25	60
3	السعودية	17	21	53	46	67	30	59
4	مصر	20	25	45	35	81	35	60
5	المغرب	28	23	45	31	76	30	48

المصدر: www.atkearney.com

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

لضمان
استثماراتكم
العربية...

لتأمين عملياتكم
الإيجارية
عبر الحدود...

لتأمين ائتمان
صادراتكم
إلى جميع
دول العالم...

لتأمين
مصرفكم
عند تعزيز
خطابات الاعتماد...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter Arab Investment Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

www.iaigc.org
operations@iai.org.kw

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب 23568، الصفاة 13096 الكويت
الهاتف: 4844500 (00965)
فاكس: 4841240 (00965)

المقر الإقليمي: المملكة العربية السعودية
ص.ب 56578، الرياض 11546
الهاتف: 4620150 1 (00966)
فاكس: 4649993 1 (00966)
بريد إلكتروني: iaigc@awalnet.net.sa